



لمحة عامة عالمية عن العمالة والشؤون الاجتماعية

إنجازات عام

2021



يُرجى عدم النشر أو التوزيع قبل
يوم الأربعاء 2 حزيران/يونيه 2021
على الساعة 11:00 صباحاً بتوقيت
غرينيتش (13 بعد الظهر بتوقيت
أوروبا الوسطى)

الجائحة تتسبب في تعطل غير مسبوق – في ظل غياب جهود سياسية متضافرة – سيخلف ندوباً على المشهد الاجتماعي ومشهد العمالة خلال السنوات القادمة

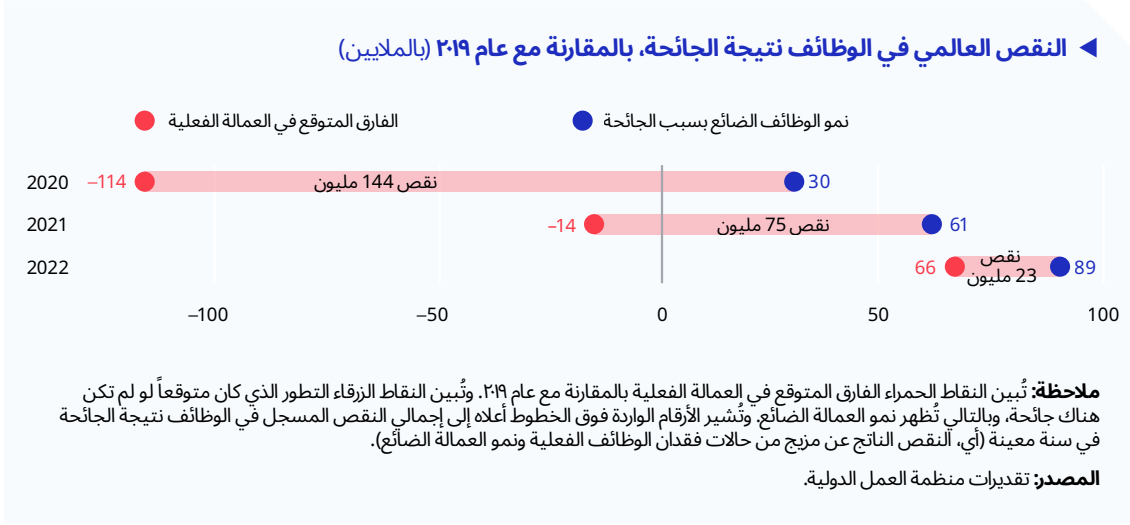
تسببت جائحة كوفيد-19 في تعطل لا نظير له في جميع أنحاء العالم من خلال أضرارها المدمر في الصحة العامة والعمالة وسبل العيش. وقد اتخذت الحكومات ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل في كل مكان تدابير فورية للتصدي للأزمة والمحافظة على الوظائف وحماية المداخيل، على الرغم من اختلاف هذه التدابير من حيث النطاق والسواء. وفي حين كانت هذه التدابير حاسمة في التخفيف من حدة الأزمة، فقد عانت جميع البلدان من تدهور حاد في العمالة والدخل القومي، مما أدى إلى تفاقم أوجه انعدام المساواة القائمة ويُحتمل أن تُخلف "ندوباً" طويلة الأمد على العمال والمنشآت. ومن المطلوب وضع استجابة سياسية حازمة لمعالجة هشاشة وتفاوت الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان.

وفي عام 2020، خسر 255 مليون عامل بدوام كامل ما يقدر بزهاء 8.8 في المائة من إجمالي ساعات العمل – أي ما يعادل عدد ساعات العمل في عام واحد. ويعرض هذا المؤشر الموجز القنوات المختلفة التي أثرت الجائحة من خلالها في أسواق العمل. وكان سبب ما يقرب من نصف ساعات العمل الضائعة ساعات العمل المقلصة لأولئك الذين استمروا في العمل (ويمكن أن تُعزى إما إلى ساعات عمل أقصر أو ساعات عمل "معدومة" بموجب خطة التسريح المؤقت). وبالمقارنة مع عام 2019، انخفض إجمالي العمالة بمقدار 114 مليون نتيجة تعرض العمال للبطالة أو مغادرتهم للقوى العاملة. ولولا انتشار الجائحة، لكان العالم قد استحدث ما يقدر بنحو 30 مليون وظيفة جديدة في عام 2020. وفي المجمل، فإن هذه الخسائر تعني أن النقص العالمي في العمالة زاد بمقدار 144 مليون وظيفة في عام 2020 (انظر الشكل أدناه)، مما أدى إلى زيادة تفاقم النقص في فرص العمالة القائم أصلاً قبل انتشار الجائحة.

وتسببت الموجات المتكررة من الجائحة في جميع أنحاء العالم في استمرار تسجيل ارتفاع في خسائر ساعات العمل في عام 2021، مما أدى إلى نقص في إجمالي ساعات العمل بنسبة 4.8 في المائة في الربع الأول، والذي انخفض قليلاً إلى 4.4 في المائة في الربع الثاني. ويُبرز هذا النقص – المقابل لساعات العمل التي تعادل 140 مليون وظيفة بدوام كامل في الربع الأول و127 مليون وظيفة بدوام كامل في الربع الثاني – أنه بالنظر إلى مشاركة النصف الأول من عام 2021 على الانتهاء، فإن الأزمة أبعد ما تكون عن نهايتها. وتشكل أمريكا اللاتينية والكاريبي وأوروبا وآسيا الوسطى الإقليمين الأكثر تضرراً في هذا الشأن، حيث تجاوزت الخسائر المقدرة في كل حالة 8 في المائة في الربع الأول و6 في المائة في الربع الثاني من عام 2021.

وتجسدت الخسائر الإجمالية في ساعات العمل في انخفاض حاد في دخل العمل وزيادة في الفقر. وسجل الدخل العالمي المتأثر من العمل، الذي لا يشمل التحويلات والإعانات الحكومية، انخفاضاً بمقدار 3.7 تريليون دولار أمريكي (8.3 في المائة) في عام 2020 عما كان يمكن أن يكون عليه لولا انتشار الجائحة. ويمثل هذا النقص في الربيعين الأولين من عام 2021 انخفاضاً في الدخل العالمي المتأثر من العمل بنسبة 5.3 في المائة، أو 1.3 تريليون دولار أمريكي. وبالمقارنة مع عام 2019، يعيش الآن ما يقدر بنحو 108 ملايين عامل إضافي في فقر مدقع أو متوسط، مما يعني أنهم وأسرههم مضطرون إلى العيش بأقل من 3.20 دولاراً أمريكياً في اليوم من حيث تكافؤ القوة الشرائية. وقد أضحى خمس سنوات من التقدم المحرز في اتجاه القضاء على فقر العاملين عُرضة للضياع، إذ عادت معدلاته إلى ما كانت عليه في عام 2015.

وعند التطلع إلى المستقبل، سيكون نمو العمالة المتوقع غير كافٍ لسد الثغرات التي فتحتها الأزمة. ومن المنتظر أن تبدأ عملية الانتعاش الاقتصادي غير المتكافئ على الصعيد العالمي اعتباراً من النصف الثاني من عام 2021 فصاعداً – مدفوعة بالتقدم المحرز في عملية التطعيم والإنفاق المالي واسع النطاق. وستظل هذه الآثار الإيجابية في الغالب محدودة في نطاقها الجغرافي ما لم تُتخذ إجراءات سياسية دولية متضافرة بشأن توزيع اللقاحات والدعم المالي على السواء، بما في ذلك تخفيف عبء الديون. ومن المرتقب أن يؤدي الانتعاش، على الصعيد العالمي، إلى استحداث صافي في الوظائف قدره 100 مليون وظيفة في عام 2021 و80 مليون وظيفة إضافية في عام 2022. ومع ذلك، سيظل معدل العمالة المتوقع في عام 2021 أقل من مستواه قبل الأزمة. بالإضافة إلى ذلك، يُحتمل أن يقل عدد الوظائف عما كان يُمكن استحداثه منها لولا انتشار الجائحة. ومع مراعاة نمو العمالة الضائع، يُتوقع أن يبلغ النقص العالمي في الوظائف نتيجة الأزمة 75 مليون وظيفة في عام 2021 و23 مليون وظيفة في عام 2022 (انظر الشكل أدناه). ويبلغ النقص المقابل في ساعات العمل في عام 2021 نسبة 3.5 في المائة – أي ما يعادل 100 مليون وظيفة بدوام كامل. ويُفسّر تقدم حملات التطعيم بوتيرة أبطأ مما كان متوقعاً، بالاقتران بعودة انتشار الجائحة في أوائل عام 2021، مراجعة منظمة العمل الدولية للنزولية للانتعاش من خسائر ساعات العمل بنسبة 0.5 نقطة مئوية منذ صدور العدد السابع من سلسلة مرصد منظمة العمل الدولية: كوفيد-19 وعالم العمل في أواخر كانون الثاني (يناير) 2021. وتشير التوقعات الجديدة إلى أن 10 ملايين وظيفة إضافية متكافئة بدوام كامل تظل مفقودة في عام 2021 ليصبح المجموع 100 مليون وظيفة مفقودة، بالمقارنة مع 90 مليون قبل المراجعة.



وسيكون نمو العمالة المتوقع أضعف من أن يوفر فرص عمل كافية بالنسبة إلى الأشخاص الذين أصبحوا غير نشطين أو عاطلين عن العمل أثناء الجائحة وبالنسبة إلى الفئات الأصغر سناً الوافدة إلى سوق العمل، التي عانت من حالات تعطيل كبيرة في تعليمها وتدريبها. ونتيجة لذلك، سينضم العديد من العمال غير النشطين في السابق إلى القوى العاملة لكنهم لن يتمكنوا من العثور على فرص عمل. ومن المتوقع أن يتسبب هذا في زيادة مطردة وملحوظة في البطالة: من 187 مليون شخص في عام 2019 إلى 220 مليون شخص في عام 2020، و220 مليون شخص في عام 2021 و205 ملايين شخص في عام 2022. وقد سُجل معدل البطالة المتوقع بنسبة 5.7 في المائة لعام 2022 آخر مرة، قبل أزمة كوفيد-19، في عام 2013. وعلى النقيض من الوضع الذي كان سائداً خلال تلك السنة، يُتوقع أن ترتفع البطالة في البلدان أياً كان مستوى دخلها في عام 2022، حيث يكون الضرر أشد وطأة على البلدان ذات الدخل المتوسط. والواقع أن البلدان ذات الدخل المرتفع ستشهد انتعاشاً أسرع نسبياً. وفي البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ستؤدي قدرة هذه البلدان المحدودة على الوصول إلى اللقاحات وزيادة القيود المفروضة على الإنفاق المالي إلى كبح فرص انتعاش العمالة. وفي الوقت نفسه، لم يكن أمام العديد من هذه البلدان من خيار سوى رفع تدابير إغلاق أماكن العمل في وقت مبكر، ذلك أن العجز العام ومستويات الديون وارتفاع معدلات الفقر جعل من الصعب عليها الإبقاء على عمليات الإغلاق لفترات طويلة.

ومما يزيد الطين بلة أنه يُتوقع أن تكون العديد من الوظائف المستحدثة حديثاً متدنية الإنتاجية وريئة النوعية. ومن المرتقب أن ينخفض متوسط معدل نمو إنتاجية العمل بين عامي 2019 و2022 إلى ما دون معدل ما قبل الأزمة بالنسبة إلى جميع البلدان ما عدا البلدان ذات الدخل المرتفع. ونتيجة للنمو المنخفض في الناتج المحلي الإجمالي والزيادة القوية في عدد السكان في سن العمل، ستشدد حدة الافتقار إلى فرص العمالة المنتجة في البلدان ذات الدخل المنخفض. ومن المتوقع أن ينخفض متوسط نمو إنتاجية العمل السنوي في هذه البلدان من

نسبة 0.9 في المائة الضئيلة أصلاً بالنسبة إلى الفترة 2016-2019 إلى معدل سلبي قدره - 1.1 في المائة بالنسبة إلى الفترة 2019-2022. وهذا التطور المثير يجعل هدف القضاء على الفقر بحلول عام 2030 أبعد منالاً. كما أن التحول نحو العمل للحساب الخاص - الذي يتسم على نحو غير متناسب بانخفاض الإنتاجية والعمل غير المنظم - يمثل علامة أخرى على تدهور نوعية العمل. وفي 14 بلداً من البلدان ذات الدخل المتوسط التي تتوفر بشأنها بيانات، انخفض معدل العمل للحساب الخاص بوتيرة أقل في الربع الثاني من عام 2020 بالمقارنة مع العمالة بأجر أو راتب. وعندما انتعشت العمالة في الربع الثالث من عام 2020، ارتفع معدل العمل للحساب الخاص مرة أخرى ارتفاعاً قوياً. وقُدرت حالات فقدان الوظائف في صفوف المستخدمين بأجر أو راتب على الصعيد العالمي في عام 2020 بمقدار ضعف الخسائر المسجلة في صفوف العاملين لحسابهم الخاص، مما تسبب في حدوث تحول في هيكلية العمالة.

الأثر غير المتكافئ الكبير للأزمة يؤدي إلى تفاقم مواطن العجز في العمل اللائق وأوجه انعدام المساواة الاجتماعية القائمة أصلاً

لقد أعلنت العديد من المنشآت، لا سيما المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر، بالفعل إفلاسها أو باتت تواجه مستقبلاً يشوبه الكثير من انعدام اليقين، مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية على إنتاجيتها في المستقبل وقدرتها على استبقاء العمال. والمشكلة أدهى في قطاعات النشاط الاقتصادي الأكثر تضرراً من الأزمة، وهي قطاعات السكن وخدمات الطعام وتجارة الجملة والتجزئة والبناء والتصنيع، وفي الأنشطة التي تمارس فيها المنشآت الصغيرة أعمالها بأعداد كبيرة. ويقل احتمال امتلاك هذه المنشآت للموارد المالية اللازمة لتحمل حالات التعطيل المطوّلة لعملياتها التجارية. وقد أصبحت المنشآت التي لم توقف نشاطها مثقلة بمستويات عالية من الديون التي تضر بنطاق استثماراتها المستقبلية ونمو الإنتاجية. ووفقاً لدراسة استقصائية أجرتها منظمة العمل الدولية بشأن 4 520 منشأة في 45 بلداً في جميع أنحاء العالم في الربع الثاني من عام 2020، واجهت نسبة 80 في المائة من المنشآت بالغة الصغر ونسبة 70 في المائة من الشركات الصغيرة صعوبات مالية كبيرة. وتعاني المنشآت غير المنظمة من أشد الأوضاع تردياً نظراً لعدم قدرتها على الوصول إلى الدعم الحكومي أو خطوط الائتمان الرسمية المرتبطة بكوفيد-19.

كما تضرر العمال غير المنظمين على نحو غير متناسب من الأزمة. وقد كان يعمل ما يقرب من ملياري عامل - أو 60.1 في المائة من المستخدمين على الصعيد العالمي - في القطاع غير المنظم في عام 2019. وزاد احتمال تعرض المستخدمين غير المنظمين لفقدان الوظائف بمقدار ثلاث مرات عن نظرائهم المنظمين، وبنسبة 1.6 في المائة عن العاملين لحسابهم الخاص، نتيجة للأزمة، مما أدى بالتالي إلى إسهامهم في التحول الملحوظ نحو العمل للحساب الخاص. علاوة على ذلك، وبسبب وضعهم غير المنظم، قلت فرص استفادتهم من الحماية الاجتماعية.

وبالنظر إلى أن العديد من هؤلاء العمال لديهم معدلات ادخار متدنية، فقد زاد احتمال وقوعهم في براثن الفقر الشديد. وقد يضر وضعهم السيئ بالفعل والتعطل الشديد لحياتهم العملية مساراتهم المستقبلية في سوق العمل. بالإضافة إلى ذلك، فإن التباينات الإقليمية الكبيرة في انتشار السمة غير المنظمة أسهمت في الأثر غير المتكافئ الكبير لأزمة كوفيد-19 من بلد إلى آخر.

وعلى غرار ذلك، فإن الأثر غير الموحد للأزمة يتفاعل مع مستوى المهارات، وبالتالي يُفاقم أوجه انعدام المساواة الاجتماعية من خلال قناة أخرى. وعادة ما يعمل العمال ذوو المهارات العالية في المهن التي لم تتضرر كثيراً من حالات فقدان الوظائف والتي استفادت من خيارات العمل عن بُعد. وقد أدت القدرة على العمل من المنزل في المهن التي تتطلب مهارات أعلى وفي المناطق التي تتمتع بسهولة الوصول إلى الإنترنت، إلى تفاقم أوجه انعدام المساواة بين بلدان الشمال والجنوب وبين الأسر المعيشية ذات الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المختلفة وبين المناطق الريفية والحضرية. وفي الوقت نفسه، تثير عملية الانتقال إلى البيئة الإلكترونية مسائل تتعلق بظروف العمل عند العمل من المنزل – لا سيما الشواغل المتعلقة بطمس الحدود القائمة بين العمل والحياة الشخصية، وزيادة الاحتياجات المتعلقة برعاية الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، يُحتمل أن يؤدي التحول إلى العمل من المنزل إلى إضعاف التماسك الاجتماعي، ذلك أن أماكن العمل دأبت على لعب دور مهم كمسرح للتفاعلات البشرية.

وتُهدد الأزمة بتقويض التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين، حيث عانت النساء من حالات فقدان الوظائف على نحو غير متناسب مع زيادة ساعات العمل غير مدفوعة الأجر. وخلف تعطل أسواق العمل عواقب وخيمة على الرجال والنساء على السواء، إلا أن عمالة النساء انخفضت بنسبة 5 في المائة في عام 2020 بالمقارنة مع 3.9 في المائة بالنسبة إلى الرجال. بالإضافة إلى ذلك، غادرت نسبة 90 في المائة من النساء اللاتي فقدن وظائفهن في عام 2020 القوى العاملة، مما يشير إلى احتمال تعطل حياتهن العملية لفترة مطوّلة ما لم تُتخذ تدابير مناسبة في هذا الشأن. ومن المسائل المشتركة التي تؤثر في النساء في جميع البلدان والقطاعات والمهن وأنواع العمالة أن عبء الأنشطة المكثفة المتعلقة برعاية الأطفال والتعليم المنزلي يقع على عاتقهن على نحو غير متناسب، مما يؤدي إلى زيادة ساعات العمل غير مدفوعة الأجر بالنسبة إلى النساء، وهو ما يعزز الأدوار الجنسانية التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما تعمل النساء في المهن المضطّعة بها في الخطوط الأمامية، من قبيل عمال الرعاية وعمال البقالة، والتي تواجه مخاطر صحية عالية وظروف عمل صعبة. وتشكل الانتكاسات في النهوض بالمساواة بين الجنسين إشكالية بشكل خاص في المناطق التي لم تفتأ تتسع فيها الثغرات بين الجنسين بالفعل قبل الأزمة.

وقد أثرت الأزمة في العديد من الشباب في لحظة حرجة في حياتهم، مما أدى إلى تعطل عملية انتقالهم من المدرسة أو الجامعة إلى العمل. وتُبين الأدلة المستخلصة من الأزمات السابقة أن ولوج سوق العمل خلال فترة الانكماش يؤدي إلى تدني احتمالات الاستخدام على المدى الطويل والأجور وآفاق تنمية المهارات أثناء العمل. وذلك بسبب قلة عدد الوظائف المتاحة وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة، وكذلك بسبب زيادة احتمال استخدام الشباب الذين يجدون عملاً في وظائف مؤقتة في الوقت الذي تظل فيه ثقة قطاع الأعمال مهزوزة. وعلى الرغم من أن حالات الركود قد تدفع أيضاً العمال الشباب إلى الاستثمار بقوة أكبر في التعليم الرسمي، فإن نسبة الشباب غير الملحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب زادت بين عامي 2019 و2020 في 24 من أصل 33 بلداً تتوفر بشأنها بيانات. بالإضافة إلى ذلك، عطلت الجائحة بشكل خطير الفرص التعليمية، لا سيما في تلك المناطق من العالم التي تفتقر إلى البنية التحتية الرقمية والقدرة على التحول إلى التعلم عن بُعد.

وسلّطت أزمة كوفيد-19 مزيداً من الضوء على حالة الاستضعاف التي يعيشها العمال المهاجرون. وقد عانى العديد منهم من جراء الإنهاء المفاجئ لعلاقة استخدامهم إلى جانب عدم توصلهم بأجورهم أو تأخر موعد تلقيها، وفي الوقت نفسه كانوا في كثير من الأحيان يفتقرون إلى فرص الوصول إلى إعانات الحماية الاجتماعية التي يمكن أن تعوض خسائر الدخل لديهم. وأدى ذلك إلى تفاقم أثر الأزمة في بلدان المقصد وبلدان المنشأ على السواء. وفي بلدان المقصد، كافتحت القطاعات التي تعتمد على العمال المهاجرين الموسمييين للحفاظ على قواها العاملة بسبب القيود واسعة النطاق المفروضة على السفر. وأثر انخفاض التحويلات تأثيراً سلبياً في بلدان المنشأ. وتُعتبر التحويلات مصدراً رئيسياً للدخل في العديد من البلدان الأكثر فقراً، والتي تكتسي فيها هذه التحويلات أهمية أساسية لدعم مداخل الأسرة المعيشية والطلب المحلي على السواء. وبالتالي، فقد أدى تقلص تدفق التحويلات إلى تفاقم الفقر في بلدان منشأ المهاجرين.

إن منع حدوث ضرر طويل الأمد للنتائج الاقتصادية والاجتماعية العالمية يتطلب وضع

برنامج سياسي شامل ومتضافر متمحور حول الإنسان

لقد حولت مواطن العجز في العمل اللائق وأوجه انعدام المساواة جائحة كوفيد-19 من أزمة صحية عامة إلى أزمة عمالة وأزمة اجتماعية أثرتا تأثيراً شديداً في سبل عيش ملايين العمال. والخطر الحقيقي القائم هو أنه بدون جهود سياسية شاملة ومتضافرة، سيستمر ازدياد انعدام المساواة وتضاؤل التقدم الشامل المحرز في عالم العمل عبر ابعاد متعددة. وهناك حاجة إلى إجراءات سياسية دولية لضمان الوصول العالمي إلى اللقاحات والمساعدة المالية للبلدان النامية – بما في ذلك من خلال إعادة هيكلة الديون. ولا بد للحكومات، بالتشاور مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، من أن تعتنم الفرصة وتعالج مواطن العجز طويلة الأمد في العمل اللائق حتى تتسنى إعادة بناء أسواق العمل بطريقة أكثر إنصافاً واستدامة. وعلى نحو ما ورد في إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من

أجل مستقبل العمل (2019)، فإن هذا المسعى يشمل "وضع حقوق العمال واحتياجات جميع الناس وطموحاتهم وحقوقهم في صميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية". لذلك، ينبغي أن يسعى الانتعاش المتمحور حول الإنسان إلى ما يلي:

(1) تعزيز النمو الاقتصادي واسع النطاق واستحداث العمالة المنتجة، من خلال الاستثمار في القطاعات التي يمكن أن تشكل مصدراً للوظائف اللائقة والتي تدعم الانتقال العادل والمساواة بين الجنسين وأسواق العمل النشطة. إن ضمان تمتع البلدان بحيز مالي كافٍ لسد الثغرات القائمة في البنية التحتية المادية والاجتماعية، وتمتع الاقتصادات بسيولة كافية لدعم وصول القطاع الخاص إلى الائتمان اللازم، أمرٌ لا غنى عنه لتحقيق الانتعاش.

(2) دعم مداخيل الأسر المعيشية وعمليات الانتقال في سوق العمل، لا سيما بالنسبة إلى الأشخاص الأكثر تضرراً من الأزمة، من خلال سياسات سوق العمل النشطة وإدارات الاستخدام العامة وخدمات الرعاية العامة عالية الجودة. ويُسهل الاستثمار في هذه المجالات مشاركة العمال في سوق العمل ويسمح لهم بتحسين آفاقهم في سوق العمل من خلال اكتساب مهارات أعلى.

(3) تعزيز الأسس المؤسسية للنمو الاقتصادي والتنمية الشاملين والمستدامين والقادرين على الصمود، من خلال تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وتشجيع عملية إضفاء السمة المنظمة وضمان تمتع جميع العمال، بصرف النظر عن ترتيباتهم التعاقدية، بالحق في الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية والتمتع بظروف العمل الآمنة والصحية والحصول على الحد الأدنى المناسب للأجور.

(4) المشاركة في الحوار الاجتماعي لوضع استراتيجيات الانتعاش المتمحورة حول الإنسان وضمان تنفيذها تنفيذاً فعالاً. وتكون هذه الاستراتيجيات أفضل تصميماً وأكثر فعالية عندما تكون ثمرة لعمليات الحوار والتفاوض بين الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال. ومن الضروري إجراء مفاوضات ثنائية وثلاثية لمعالجة جوانب أماكن العمل الحاسمة، لا سيما السلامة والصحة المهنية.

الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية وتعزيز العمل اللائق

منظمة العمل الدولية هي وكالة الأمم المتحدة في مجال عالم العمل. ونحن نجتمع بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال للدفع قدماً بنهج متمحور حول الإنسان إزاء مستقبل العمل من خلال استحداث العمالة وتعزيز الحقوق في العمل وتوفير الحماية الاجتماعية وتشجيع الحوار الاجتماعي.

ilo.org

International Labour Organization
Route des Morillons 4
1211 Geneva 22
Switzerland